

"لقاء الوثيقة والدستور" بذكر لحدود بقسمه:

التعاس عن الانقاذ مشاركة في تصفية الكيان

النهار - ٢٠٠٣/١٠/٣٠

ذكر "لقاء الوثيقة والدستور" رئيس الجمهورية اميل لحود "بقسمه الدستوري، وناشده مع سائر المعنيين في لبنان وخارجه العمل باخلاص وتجرد لوقف انهيار الدولة اللبنانية".

وحذر من ان "اي تعاس عن الانقاذ هو مشاركة متعمدة في تصفية الكيان الموحد للدولة".

عقد اللقاء امس اجتماعاً في مكتب النائب السابق ادمون رزق في الاشرافية، شارك فيه، الى رزق، النواب السابقون ميشال معلولي وشفيق بدر ومحمود عمار ونصري المعلوف ورفيق شاهين واوغست باخوس وبيار دكاش وانور الصباح.

وفي ختام الاجتماع، تلا رزق بياناً جاء فيه: "في مستهل العام الخامس عشر لمؤتمر الطائف، لم يعد من الضروري التذكير بما كان من امره. فقد سئم الناس تعداد بنود الوثيقة وشرحها، ولربما نسب التكرار الى شيء من الطوباوية، ونعت بالسذاجة من لا يزال يأمل في استنهاض من ارتضوا ان يكونوا شهود زور، وادوات لسلطة غاصبة، في مقابل منافع مادية، على انقاض مصلحة شعب، وكيان دولة، وكرامة امة. لا نريد التوقف عند جدلية عقيمة ما برح بعض المتسيبين يدمونها، في محاولة تغطية مواقف خاطئة، اسهمت الى حد كبير في اوصول البلاد الى هذا القعر وما برحوا يتراشقون بالتهم، ويتصلون من التبعات، مثلهم بالتنظير المعرض في ما تم التوافق عليه، لوقف حروب غيبية عبثية مدمرة، سرعت العصبية الفتوية، وفجرت التناقضات، خدمة لمصالح اقليمية ومخططات دولية، تلاقت مع اطماع شخصية داخلية في صراع اقيم على السلطة والمال.

منذ ١٤ عاماً اقرت وثيقة الوفاق على اساس انها وحدة متكاملة، غير قابلة للتجزئة، لكنها لم تطبق، بتواطؤ جميع الذين تعاقبوا على السلطة، منذ اواخر ١٩٩٠ وكل من شارك في مؤامرة الصمت. فمنذ تعيين النواب خلافاً للاصول والمبادئ المتفق عليها في الطائف، واغراق مجلس النواب بأكثرية مصطنعة مرتينة (١٩٩١)، والبلاد ترسف في حكم التبعية، والمحسوبة، والاستغلال، وتخضع لعملية تغيير جذرية في نظامها الديموقراطي البرلماني الحر، بحيث تحول الحكم ادارة محلية، اولى مهماتها القمع وتفليس الدولة، نهياً واهدأراً، وتبديد شمل الشعب المحاصر بين الضائقة الاقتصادية والتعقب الامني، مدفوعاً بعوامل التئيس والاضطهاد، الى الهجرة والاعتراب.

لذلك، واستناداً الى وثيقة الوفاق الوطني، والى الدستور اللبناني، نصاً وروحاً، والى المبادئ الاساسية للانظمة الديموقراطية الحرة في العالم المتمدن، وقد انبثقت من امر واقع مفروض على الشعب، بواسطة نظام امني، يتستر بتلاعب دستوري - قانوني - اجرائي، وتزييف مفضوح، لا ينطلي على احد، ومنعت الشعب من اختيار نوابه، وادت الى تشكيل ثلاثة مجالس صورية، بأكثرياتها الساحقة، كانت، ما خلا حالات قليلة جداً، اداة طيعة بين ايدي مراكز النفوذ، وشركاء المحاصصة، لا تملك من الممارسة البرلمانية غير الكلام الملقن، والمواقف المبرمجة، وتعكس صورة مشوهة للشعب والوطن.

من الطبيعي، وحال مجلس النواب هي هذه، ان تكون الحكومات على غرارها ايضاً. فكلاهما صناعة واحدة،

لا علاقة لها بالشعب (...)

فقدان السيادة

ان النتيجة المباشرة لتزييف السلطة، هي فقدان الدولة سيادتها. فلبنان لم يعد مصنفاً بين الدول المستقلة الحرة، لانه لا يمارس سيادته على ارضه، في اي حقل، داخلاً وخارجاً، سياسةً وامناً واقتصاداً، وقد بات يعتبر، في المقياس الدولي، قاصراً وتابعاً، ويعامل على هذا الاساس، فيما لا يجد بعض اهل السلطة، سابقاً ولاحقاً، ضيراً في الاعتراف بالقصر، والجهر بالحاجة المستمرة الى الوصاية، والاعتماد على الاوصياء! ولا تنفع في تمويه الحقيقة تلفيقات الابواق المسخرة. لقد دأب لقاء الوثيقة والدستور، منذ تأسيسه لسته وعشرين شهراً خلت، في لفت المعنيين، داخلياً واقليمياً، عربياً ودولياً، الى وجوب تصحيح المسار، والتزام عهد الشرف المقطوع منذ اربع عشرة سنة في الطائف، ولم ينفك اعضاؤه ينبهون الى خطر النكول عن وثيقة الوفاق، وهو يجد في الرفض العارم الذي يصدر عن الشعب، والانتفاضة الجماعية لمختلف القطاعات، من اساتذة الجامعة اللبنانية والثانويات الرسمية، وسائر العاملين في الحقل التربوي، الى مزارعي العنب والنجاح والزيتون، والتبغ والشمندر وسائر الفاكهة والخضور، الذين تكسد مواسمهم وتتلذذ على الطرق، الى الموظفين والمستخدمين والاجراء، في الادارات والمؤسسات العامة، والمصالح المستقلة، والضمان الاجتماعي، والمرافئ، الذين يطالبون بحقوقهم، اشارة صريحة مباركة، تشكل انذاراً واضحاً لمن يحسن قراءة التاريخ، وهي جديرة بالتشجيع والتأييد.

اللوحة القاتمة

ان ١١ عاماً من تراكم الفشل، والاستغلال، والاهدار، وحكم لنكايه والاثرة والجهالة، وتفكيك المؤسسات، وغياب المساءلة والمحاسبة والقصاص، وقهر الشعب، اوصلت البلاد الى كارثة معيشية حقيقية، وصدع كيانها عميق. فمن ازمات الكهرباء والماء والطرق، الى ازمات الاستشفاء والتعليم والمحروقات، وارهاق المواطن بالضرائب، والغلاء الفاحش، والبطالة، ومزاحمة العمالة الاجنبية، والعجز عن ايجاد حل صحيح لمشكلة واحدة، كالسيارات العاملة على المازوت، او المرامل والكسارات، ومعالجة النفايات، وتلويث البيئة، وتواتر الفضائح المالية والمصرفية، والشكوك الحائمة حول اعلى المقامات والمراجع، وترويج الاخبار والشائعات، التي تبقى دون نفي جدي، الى انتقاص العدالة، وتسخير القضاء، وقمع الحريات، وكتم الافواه، والتككيل بوسائل الاعلام الحر، والملاحقات الانتقائية التي تزيد الهوة اتساعاً بين الفئات اللبنانية، كما بيند لها وبين السلطة، الى تقليص الشعور بالانتماء الوطني الى حده الأدنى، واذكاء الرغبة بالتفتيش عن مهاجر ومغتربات في آخر الارض، تؤمن العيش، تضمن الحق، وتحفظ الكرامة!

ولا شك في ان هذه الحقبة السوداء هي من اسوأ ما مر في تاريخنا الحديث، الذي لم يكن عبر عهوده المتعاقبة، اخلى منه الان، من رجال الدولة في سدة المسؤوليات، وادعى الى التنديد والشجب.

حديث استحقاقات

حيال حمى التركيز المرضي على ما يسمى استحقاقات دستورية، والمعني بها حالاً انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتهافت المسترئيسين على معابر القرار الاقليمية والدولية، يحرص اللقاء على التذكير بموقف له مبدئي ثابت، اعلنه في بيان ٢٥ آب، ٢٠٠٢، من جزين، محذراً من المساس بالدستور، وداعياً الى انقاذ السنة الاخيرة من العهد. ففي هذه المرحلة البالغة الدقة والشديدة الخطر، وما يجري حولنا، على ساحات العراق وفلسطين، وما يترصد بنا جميعاً من شرور، مطلوب من كل المخلصين، في اي موقع كانوا، ومهما تباينت الاراء وتعددت الاهواء، العمل على اعادة الثقة المفقودة والامل الضائع، وتجاوز الحساسيات والاعتبارات الشخصية، وتغيير نهج المهاترة والمكابرة، وضبط ادائهم المحبط، على حدود

المصلحة العامة ونواهي الاخلاق، والكف عن خوض المزايدات العلنية الشخصية، كما هو جار على بنود الموازنة، حيث تصفى الحسابات الخاصة على حساب هيئة الدولة ومصالح العباد، وتمتحن كرامة الحكم الموجه بواسطة جهاز تحكم عن بعد.

من اجل الحل

لبنان يحاج الى تغيير جذري في طريقة انتاج السلطة، من اجل اعادة بناء دولة المؤسسات الديمقراطية، والقانون العادل، دولة الحرية والاستقلال والسيادة، لتحقيق النهضة والازدهار، ودفع التنمية، لمواجهة المعضلة الاقتصادية، وتقليص الدين، بدءا بتحصيل حقوق الخزينة من كبار السارقين، ببياعة القطاعات العامة ومحتمكري الخدمات الخاصة، تحت عناوين الخصخصة الجوفاء.

ولما كان اي حل صحيح لأزماتنا المركبة، يبدأ باعادة لبنان الى حال الوحدة، يشترط المصالحة الوطنية بما هي جوهر اتفاق الطائف واساسه، فان لقاء الوثيقة والدستور، يجدد تمنيه على رئيس الجمهورية، مخاطبة الامة مباشرة، ومصارحتها، من على منبر مجلس النواب، وعلان برنامج متكامل للانقاذ، يتضمن الآتي:

اولا: التزام احكام الدستور، ورفض اي تعديل له، ووقف التجاذبات المسيئة والمهينة حول الموضوع. ثانيا: تأليف حكومة اتحاد وطني تلتزم تطبيق اتفاق الطائف نصا وروحا. ثالثا: وضع مشروع قانون التقسيم الاداري، بتحويل الاقضية الحالية محافظات، تطبيقا للامركزية الادارية الموسعة، وفقا لاتفاق الطائف.

رابعا: وضع مشروع قانون للانتخابات النيابية واعتماد المحافظات الجديدة، التي تخلف الاقضية، دوائر انتخابية، وتحديد عدد النواب، بمئة وثمانية، وفقا لاتفاق الطائف، وتصحيح مدة ولاية المجلس الحالي بجعلها اربع سنوات فقط.

خامسا: اجراء انتخابات نيابية عامة على اساس القانون الجديد، خلال الشهرين اللذين يسبقان انتهاء ولاية المجلس الحالي المصححة.

سادسا: انتخاب رئيس الجمهورية وفقا لاحكام الدستور، من المجلس النيابي الجديد. ان لقاء الوثيقة والدستور اذ يشعر بوزر اتفاق الطائف، ويستمر في حمل مسؤولياته، يذكر رئيس الجمهورية بقسمه الدستوري، ويناشده مع سائر المعنيين، في لبنان وخارجه، العمل معا، باخلاص وتجرد، على وقف انهيار الدولة اللبنانية، واعادة جمع شتاتها، وبناء مؤسساتها، محذرا من ان اي تقاعس عن الانقاذ هو مشاركة متعمدة في تصفية الكيان الموحد للدولة، وتحريض مباشر على اليأس والثورة، يفتح المجال امام شتى انواع المغامرات والمضاربات، والتدخل الاجنبي، على مسؤولية السلطة الراهنة، ويرتب عليها، امام الشعب والتاريخ، حسابا عسيرا. على اللبنانيين تجاوز كل عوامل الفرز والتصنيف المصطنعة، ليواجهوا، متحدين، الخطر الكبير الذي يهدد مستقبلهم المشترك، في زمن التغيرات الاقليمية، والتحولت العالمية. وسيتابع اللقاء تطورات الوضع، ويعلن المواقف اللازمة التي تقتضيها مصلحة الوطن